Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol.34/ No.3/ 2026 المجلد 34 / العدد3/2026

التطورات السياسية والاقتصادية في الارجنتين للمدة 1989-1999

إلهام حمزة منسي الطفيلي
قسم التاريخ/كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة بابل/العراق
ahmztmnsy@gmil.com

تاريخ استلام البحث: 2026/2/7 تاريخ قبول النشر: 2026/3/4 تاريخ نشر البحث: 2026 /3/29

المستخلص:

تناول البحث الموسوم (التطورات السياسية والاقتصادية في الارجنتين 1989– 1999) مجمل التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الأرجنتين خلال مرحلة تعد من أكثر المراحل تأثيراً في تاريخها المعاصر، إذ مثلت السنوات الممتدة بين عامي 1989 و1999، وهي مدة حكم الرئيس كارلوس منعم منعطفاً حاسماً أعاد تشكيل بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية، اتسمت هذه الحقبة بسلسلة من الإصلاحات العميقة التي طالت النظام السياسي والاقتصادي، وأسهمت في إعادة تعريف دور الأرجنتين ضمن النظام الدولي، الأمر الذي جعلها من أكثر الفترات إثارة للجدل في تاريخ البلاد الحديث، وخلال هذه السنوات انتقلت الأرجنتين من حالة عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية المتراكمة إلى تبني نموذج إصلاحي قائم على سياسات ليبرالية جديدة، قادها الرئيس كارلوس منعم عبر ولايتين رئاسيتين متتاليتين، وهو ما ترك آثاراً واضحة في المسار السياسي اللاحق، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية أو التحولات المؤسسية التي رافقت تلك المرحلة.

كما ركزت الدراسة على كون هذه المرحلة شكلت تحولا جوهريا في طبيعة دور الدولة سياسيا واقتصاديا، إذ انتهج الرئيس كارلوس منعم نهجا مغايرا لسياسات الحكومات السابقة، معتمدا حزمة من الإجراءات الهادفة إلى احتواء الأزمة الاقتصادية ومعالجة التدهور المالي، وشمل ذلك تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب إقرار مجموعة من القوانين التي أسهمت في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي والحد من معدلات التضخم المفرط، وفي مقدمتها قانون الخصخصة وقانون التحويل، غير أن الولاية الرئاسية الثانية التي بدأت عام 1995 شهدت تراجعا ملحوظا في الأوضاع الأمنية، وازدياد الانتقادات الموجهة للرئيس فضلا عن تفاقم المشكلات الاقتصادية نتيجة ارتفاع الضرائب وتنامي الديون الخارجية لتنتهي هذه المرحلة عام 1999 في ظل مستويات مرتفعة من البطالة وانتشار مظاهر الفساد.

الكلمات الدالة: الارجنتين، كارلوس منعم، الحزب البيروني، التطورات السياسية

Political and Economic Developments in Argentina during 1989-1999

Ilham Hamza Mansi Al-Tufaili
Department of History/College of Education for Humanities/University of Babylon/Iraq

Abstract:

The study entitled “Political and Economic Developments in Argentina, 1989–1999” examines the overall political and economic transformations that Argentina experienced during a period considered one of the most influential in its contemporary history. The years between 1989 and 1999, corresponding to the presidency of Carlos Menem, represented a decisive turning point that reshaped the structure of the state and its foreign relations. This era was characterized by a series of deep reforms affecting both the political and economic systems, contributing to a redefinition of Argentina’s role within the international order, making it one of the most controversial periods in the country’s recent history. During these years,

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

Argentina transitioned from political instability and accumulated economic crises to adopting a reformist model based on new liberal policies, implemented by President Menem through two consecutive terms, leaving a clear impact on the subsequent political trajectory, both in terms of economic policies and institutional transformations.

The study further emphasizes that this period marked a fundamental change in the state's political and economic role. President Menem adopted a policy approach distinct from that of previous administrations, implementing a set of measures aimed at containing the economic crisis and addressing financial deterioration. These measures included strengthening diplomatic relations with the United States of America, alongside the enactment of a series of laws that contributed to achieving a degree of economic stability and reducing hyperinflation, foremost among them the Privatization Law and the Convertibility Law. However, the second presidential term, beginning in 1995, witnessed a notable decline in security conditions, increased criticism directed at the president, and worsening economic problems due to rising taxes and growing external debt. This period concluded in 1999 under conditions of high unemployment and widespread manifestations of corruption.

Keywords: Argentina, Carlos Menem, Peronist Party, political developments

المقدمة:

شهدت الأرجنتين في أواخر القرن العشرين تحولات عميقة أسهمت في إعادة تشكيل بنيتها السياسية والاقتصادية، وكان لها أثر واضح في تحديد ملامح مسارها، وشكلت السنوات الممتدة بين عامي 1989 و1999 مرحلة مفصلية في تاريخ البلاد، إذ جاءت في سياق اتسم بتراكم الاضطرابات السياسية وتفاقم الأزمات الاقتصادية وبلوغ معدلات التضخم مستويات مرتفعة، الأمر الذي انعكس سلباً على مسار التجربة الديمقراطية، وتميزت هذه المرحلة باتجاه واضح نحو تبني سياسات ليبرالية جديدة، رافقتها تغييرات واسعة في دور الدولة ووظائفها السياسية والاقتصادية، وانطلاقا من ذلك جاء اختيار عنوان البحث (التطورات السياسية والاقتصادية في الأرجنتين 1989–1999) لدراسة أبرز التحولات التي شهدتها البلاد خلال هذه المدة، التي بدأت بتولي كارلوس منعم رئاسة الجمهورية عام 1989 وانتهت بانقضاء حكمه عام 1999، وذلك من خلال تحليل طبيعة التحديات التي واجهت الدولة، والسياسات التي اعتمدتها السلطة الحاكمة في محاولة لمعالجة الأزمات المتفاقمة، ولا سيما في ظل محدودية الدراسات العربية التي تناولت هذه الموضوعات بصورة تحليلية معمقة.

وصل كارلوس منعم إلى الحكم عام 1989 في ظروف سياسية واقتصادية معقدة، أذ واجهت الأرجنتين اواخر الثمانينيات أزمة تضخم غير مسبوقة بلغت مستويات قياسية الى جانب حالة من الركود الاقتصادي وتراجع الثقة بمؤسسات الدولة، كما واجه الحزب البيروني الذي ينتمي إليه كارلوس منعم تحديات داخلية تمثلت في الانقسامات التنظيمية وصعوبة بلورة حلول اقتصادية فعالة، فتمكن كارلوس منعم أن يستغل حالة السخط الشعبي تجاه سياسات الحكومات السابقة، مستفيدا من الظروف الاجتماعية والسياسية التي اوجدت مطلبا عاما لقيادة قوية قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة، كما اسهم الارث الشعبي للحزب البيروني في تعزيز حضوره الانتخابي لاسيما بعد طرحه خطابا اصلاحيا بدا منسجما مع تطلعات الشارع، لكنها حملت لاحقاً تغييرات هيكلية جذرية لم تكن مألوفة في تاريخ الحزب.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

اقتضت طبيعة البحث ان يتكون من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، جرى اعتماد التقسيم الموضوعي مع الالتزام بالاطار الزمني ووحدة الموضوع، خصص التمهيد لتقديم خلفية تاريخية عامة فجاء بعنوان لمحة تاريخية عن التطورات السياسية وانعكاساتها الاقتصادية في الارجنتين منذ مطلع القرن العشرين لغاية عام 1989 وتناول ابرز ملامح الحكم العسكري خلال المدة (1976–1983) فضلا عن مدة الحكم الديمقراطي الذي حكم خلال الاعوام (1983–1989)، اما المبحث الاول فكان بعنوان التطورات السياسية في الارجنتين (1989–1999) وسلط فيه الضوء على صعود كارلوس منعم للسلطة، والتطورات السياسية التي حدثت في الارجنتين خلال هذه المدة ومدى تأثيرها، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة التطورات الاقتصادية في الارجنتين (1989–1999) أذ تناول ابرز التحولات الاقتصادية التي طرأت خلال تلك المرحلة، مع التركيز على انعكاساتها المباشرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الارجنتيني.

اما الخاتمة فقد تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة.

التمهيد:

لمحة تاريخية عن التطورات السياسية وانعكاساتها الاقتصادية في الارجنتين منذ مطلع القرن العشرين لغاية عام 1989

تتمتع جمهورية الأرجنتين بموقع جغرافي مميز في الجزء الجنوبي من قارة أمريكا اللاتينية، تمتد أراضيها على مساحة واسعة تربط بين المناطق المدارية في الشمال والمناطق شبه القطبية في أقصى الجنوب، وهو ما أكسبها تنوعا جغرافيا ومناخيا واسعا انعكس على بنيتها السياسية والاقتصادية، يحدها من الشمال بوليفيا وباراغواي، ومن الشمال الشرقي البرازيل، ومن الشرق الأوروغواي والمحيط الأطلسي، في حين تمتد حدودها الغربية بمحاذاة سلسلة جبال الأنديز التي تفصلها عن تشيلي، وتشكل حاجزا طبيعيا له أثر كبير في تاريخها السياسي والاقتصادي، ومنحها إشرافها على المحيط الأطلسي أهمية استراتيجية في مجالي التجارة الخارجية والملاحة البحرية،[1,p.13] إذ أسهم هذا الموقع في تعزيز ارتباطها بالأسواق العالمية، ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية واوربا، كما لعب الموقع الجغرافي دورا محوريا في تشكل نمط الاقتصاد الأرجنتيني القائم على تصدير المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية، فضلا عن تأثيره في توجهاتها السياسية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وبذلك يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في رسم ملامح تطور الدولة الأرجنتينية عبر مراحلها التاريخية المختلفة[2,pp.30–31] .

تعد الارجنتين احد اهم بلدان امريكا اللاتينية من ناحية التأثير السياسي والاقتصادي عاصمتها مدينة بيونس آيرس، بدأ القرن العشرين في البلاد بوعود ديمقراطية خاصة مع وصول الاتحاد المدني الراديكالي للحكم الذي اقر اصلاحات انتخابية مهمة الا ان استقرار الديمقراطية تعرض لهزات عدة ابرزها الانقلاب العسكري عام 1930 الذي اطاح بالحكومة المنتخبة وخلف سلسلة من التدخلات العسكرية في السياسة الامر الذي اضعف المؤسسات الدستورية والقى بضلاله على تطور النظام الحزبي.[3,pp.121–122]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وعلى مدار العقود التي تلت ذلك تداخل الحكم المدني مع الهيمنة العسكرية في ظل صراع بين القوى التقليدية والطبقات الاجتماعية الصاعدة والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية،اسهم هذا الواقع المتقلب في ترسيخ ثقافة سياسية اتسمت بعدم الاستقرار ومهد الطريق لهيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة.[4,p.94]

- **الحكم العسكري في الارجنتين (1976- 1983):** شهدت الأرجنتين منذ منتصف القرن العشرين حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي، إذ دخلت البلاد عقب الإطاحة بالرئيس خوان دومينغو بيرون(Juan Domingo Peron)[1] [4,p.334] عام 1955 في مرحلة اتسمت بتعاقب أنظمة متنافسة تراوحت بين صيغ ديمقراطية محدودة وانقلابات عسكرية متكررة، وفي هذا السياق احتدم الصراع على السلطة بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية المدنية ما حال دون ترسيخ نظام سياسي مستقر، وبلغ التدخل العسكري ذروته في الرابع والعشرين من آذار عام 1976 حين نفذ الجيش انقلاب أطاح بالحكومة القائمة في ظل أزمة سياسية واقتصادية خانقة، وأعلن ما عُرف بـــ(العملية الوطنية لإعادة التنظيم) التي مثّلت أقصى مراحل هيمنة الجيش على الحياة السياسية في البلاد.[5,pp.151-153]

اتسمت المرحلة العسكرية التي تلت الانقلاب بسلسلة من السياسات القمعية واسعة النطاق، تمثلت في الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري، وعمليات تصفية استهدفت آلاف المدنيين الذين صنفوا معارضين سياسيين، أذ تشير التقديرات الى اختفاء ما يقارب ٩،٠٠٠ الى ٣٠،٠٠٠ شخص خلال هذه المدة، وعرفت هذه الحقبة في التاريخ الأرجنتيني باسم (الحرب القذرة)،[5,pp.154-156] لما خلفته من خسائر بشرية جسيمة وما زرعته من مناخ عام اتسم بالخوف وتراجع الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية، ولم تقتصر اثار هذه المدة على الجوانب السياسية والاجتماعية بل امتدت لتترك انعكاسات اقتصادية عميقة، ارتبطت بطبيعة الحكم العسكري ونهجه القمعي، أذ تزامن التوسع في الإنفاق الأمني والعسكري مع تراجع الاستثمارات الإنتاجية، الأمر الذي أسهم في اختلال أولويات الإنفاق العام وإضعاف القطاعات الاقتصادية الحيوية، كما أدت حالة عدم الاستقرار السياسي، وما رافقها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، إلى تآكل ثقة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وانعكس ذلك في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وإلى جانب تبنت السلطة العسكرية سياسة نقدية انكماشية استهدفت كبح التضخم المزمن، فرفعت أسعار الفائدة وحررت القطاع المالي، ما شجع على المضاربات قصيرة الأجل وجذب موارد استثمارية خارجية سريعة الحركة، غير أن هذا التوجه أسهم في تعزيز الطابع الريعي(الذي

[1]- خوان دومينغو بيرون: ولد عام 1895 وبدأ مسيرته العامة داخل المؤسسة العسكرية قبل أن يكتسب نفوذ سياسي واسع عقب مشاركته في انقلاب عام 1943، أذ تولى مناصب حكومية مكنته من بناء قاعدة اجتماعية واسعة، ولا سيما في أوساط الطبقة العاملة، انتخب رئيسا للجمهورية عام 1946 مستندا إلى خطاب قومي واجتماعي ركز على توسيع دور الدولة في الاقتصاد، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والعمالية، وترسيخ التحالف مع النقابات العمالية، أُطيح به من السلطة عام 1955 إثر انقلاب عسكري، ودخل بعدها مرحلة من المنفى السياسي امتدت قرابة(18)عام، لكنه عاد بيرون إلى الأرجنتين في مطلع السبعينيات، وانتخب رئيس مجددا عام 1973 توفي عام 1974 فلم يكمل ولايته.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يعتمد على عوائد غير انتاجية) والمالي للاقتصاد على حساب الاستثمار الإنتاجي طويل الأمد،في هذا السياق ارتفع الدين الخارجي بصورة واضحة، إذ لجأت الحكومة إلى الاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز ودعم سعر الصرف، وتزامن ذلك مع سياسات تثبيت العملة المحلية بصورة مصطنعة، ما أدى إلى تآكل القدرة التصديرية وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، ما ألقى بظلاله على الأداء الاقتصادي للأرجنتين في السنوات اللاحقة ومهد لأزمات بنيوية امتد تأثيرها إلى ما بعد انتهاء الحكم العسكري.[102–101.pp,4]

ومع مطلع ثمانينيات القرن العشرين بدأت قبضة الحكم العسكري بالضعف نتيجة تصاعد الضغوط الداخلية والدولية، فضلا عن الهزيمة التي منيت بها الأرجنتين في حرب جزر الفوكلاند عام 1982 أمام بريطانيا، والتي شكلت ضربة قاسية لشرعية النظام العسكري، وأسهمت هذه التطورات في تقويض نفوذ القادة العسكريين داخل المشهد السياسي، وتهيئة المناخ للانتقال نحو الحكم المدني الأمر الذي انتهى بإجراء الانتخابات العامة عام 1983 معلنا نهاية مرحلة الحكم العسكري وعودة المسار الديمقراطي إلى البلاد.[28–27.pp,6]

- **الحكم الديمقراطي في الارجنتين (1983–1989):** بعد سبع سنوات من الحكم العسكري عاد الحكم المدني في الارجنتين عبر الانتخابات العامة في30 تشرين الاول 1983 التي اسفرت عن فوز (راؤول الفونسين Raoul Alfonsine)(1983–1989) [2] [4,p.341] مرشح الحزب الراديكالي المدني بمنصب رئاسة الجمهورية معلنا نهاية الحكم العسكري وبداية محاولة ترسيخ الديمقراطية في ظل ارث ثقيل خلفته المجالس العسكرية تمثل بانتهاكات واسعة لحقوق الانسان، وأزمات سياسية متعلقة بمحاكمة قادة الحكم العسكري الى جانب تدهور اقتصادي حاد وتراجع واضح في مكانة الدولة ومؤسساتها، لذا ارتبطت مدة عهده بتحديات معقدة ومحاولات اصلاح الوضع المتأزم وتركزت اولوياته على:[112–111.p,7]
  - استعادة الحياة الدستورية وتعزيز دور المؤسسات المدنية ووضع اسس الديمقراطية الحديثة في الارجنتين.
  - محاسبة كبار الضباط العسكريين المتورطين في الجرائم التي ارتكبت خلال ما عرف بالحرب القذرة.
  - تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في اختفاء الاشخاص بهدف توثيق الانتهاكات وجمع الشهادات ومساءلة المسؤولين عنها.

شكلت هذه الخطوات محاولة غير مسبوقة في تاريخ الارجنتين لمواجهة ارث العنف السياسي وتعزيز سيادة القانون، الا ان التحديات الاقتصادية كانت العبء الاثقل على حكومة راؤول الفونسين في ظل تفاقم الديون الخارجية والعجز المالي الناتج عن سياسات الحكم العسكري السابق، وادت هذا الاوضاع الى تصاعد معدلات التضخم بصورة متسارعة، الامر الذي حد من قدرة الحكومة الديمقراطية الناشئة على التعامل الفعال مع الانهيار الاقتصادي في وقت كانت فيه مؤسسات الدولة ماتزال ضعيفة وتعاني من اثار المرحلة السابقة. [6,p.121]

---

[2]– راؤول ريكاردو ألفونسين: ولد عام وبرز في الحياة السياسية من خلال نشاطه داخل الاتحاد المدني الراديكالي، تولى رئاسة الجمهورية عقب فوزه في انتخابات عام 1983، في مرحلة دقيقة أعقبت انهيار النظام العسكري، واضطلع بدور محوري في إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الحكم المدني، واجهت حكومته تحديات كبيرة تمثلت في تفاقم الديون الخارجية وارتفاع معدلات التضخم.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يتضح من مجمل هذه التطورات ان الازمة السياسية في الارجنتين خلال الثمانينات لم تكن ظرفا عابرا بل امتداد لأثار الحكم العسكري الذي ترك اعباء كبيرة وطويلة الامد ادت بالنتيجة الى انهيار قدرة الدولة على الاستقرار السياسي، وادى لتراجع ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة وقدرتها على الاستجابة لتطلعاته.

شهدت الأرجنتين خلال عقد الثمانينيات أزمة شاملة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، تمثلت في ركود اقتصادي حاد وارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين إلى توصيف تلك المرحلة بوصفها إحدى أعمق الأزمات الاقتصادية في تاريخ البلاد الحديث، وانعكست هذه الأوضاع سلبا على الاستقرار السياسي والاجتماعي، لا سيما في ظل عجز حكومة الرئيس راؤول ألفونسين عن احتواء التدهور الاقتصادي من جهة، وضبط العلاقة المتوترة مع المؤسسة العسكرية من جهة أخرى،[8,p.212] على الرغم من مساعيه لترسيخ الحكم الديمقراطي بعد مرحلة الحكم العسكري، الا ان هذه الجهود سرعان ما تعثرت في اواخر العقد نتيجة التضخم المفرط والديون الخارجية، والاحتجاجات والاضرابات العمالية، فضلا عن اندلاع موجة واسعة من الاضطرابات الاجتماعية، وشهدت مدن كبرى مثل روزاريو وبوينس آيرس أعمال شغب واحتجاجات واسعة، دفعت السلطات المحلية إلى إعلان حالة الطوارئ، وأسهمت هذه التطورات في تراجع شعبية الحزب الراديكالي المدني بصورة ملحوظة، في مقابل تصاعد المطالب الشعبية بعودة الحزب البيروني إلى الحكم، مستندا إلى قاعدته الجماهيرية الواسعة ولا سيما بين الطبقات الفقيرة والمتضررة من الأزمة.[9,p.301]

المبحث الاول: التطورات السياسية في الارجنتين (1989-1999)

- **صعود كارلوس منعم للسلطة:** هيمن على الساحة السياسية في الأرجنتين عام 1989 تياران رئيسان تمثل الأول بالحزب الراديكالي المدني الذي كان يتزعمه (إدواردو أنخيلوز Eduardo Angeloz)[3][7,p.119]، في حين مثل الثاني حزب العدالة (البيروني) بقيادة (كارلوس منعم Carlos Menem)[4] [10,p.41]،

[3]– إدواردو أنخيلوز: ولد عام 1921، هو الشخصيات المحورية في الحياة السياسية الأرجنتينية خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي في الثمانينيات، وارتبط اسمه بحزب الاتحاد المدني الراديكالي، أذ كان أحد أبرز قياداته الإقليمية على مستوى البلاد، وحملته الانتخابية تعبير عن التحديات التي واجهتها القوى الديمقراطية التقليدية في ظل الأزمة الاقتصادية والتضخم المفرط، وعلى الرغم من خسارته الانتخابات ظلّ مؤثر سياسياً، وأسهم حضوره في ترسيخ التعددية السياسية خلال مرحلة مهمة من تطور الديمقراطية الأرجنتينية، توفي عام 2017.

[4]–كارلوس منعم: ولد عام 1930 في إقليم لاريوخا في شمال غرب الارجنتين لأسرة من أصول عربية، ودرس القانون قبل أن ينخرط في العمل السياسي ضمن صفوف التيار البيروني، متدرجاً في المناصب حتى أصبح حاكماً للإقليم ثم رئيساً لجمهورية الارجنتين، برز في الحياة السياسية من خلال انتمائه إلى الحزب البيروني،قبل أن يتولى مناصب تنفيذية مكنته من بناء قاعدة سياسية واسعة على المستوى الوطني، ارتبط اسمه بمرحلة إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو الليبرالية الجديدة، أذ تبنت إدارته برنامجاً للإصلاح الهيكلي شمل الخصخصة الواسعة للمؤسسات العامة، وتحرير التجارة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب اعتماد سياسة تثبيت سعر الصرف عبر ما عرف بخطة (قابلية التحويل) عام 1991، شكلت سياساته الاقتصادية والسياسية منعطفاً أساسياً في مسار الدولة، وأسهمت في إعادة تشكيل بنيتها الاقتصادية وعلاقاتها الخارجية ضمن سياق عالمي متغير، توفي عام 2021 في العاصمة الارجنتينية بوينس أيرس.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وعكست هذه المرحلة حالة من الاستقطاب السياسي الواضح بين الراديكاليين الذين كانوا يتولون الحكم، والبيرونيين الذين تمركزوا في صفوف المعارضة، وعلى الرغم من التباين العميق في توجهاتهما الفكرية والسياسية، فإن الطرفين التقيا عند تشخيص ضعف موقع الأرجنتين على الصعيد الدولي، والحاجة إلى تبني سياسات جديدة لمعالجة أزماتها المتفاقمة، في هذا الوضع برز كارلوس منعم بوصفه مرشحا لحزب العدالة مستندا إلى خطاب شعبوي ركز على استعادة مبادئ العدالة الاجتماعية المستلهمة من نهج خوان دومينغو بيرون وهو ما مكنه من استقطاب شرائح واسعة من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة التي تضررت بشدة من الأزمة الاقتصادية.[11,p.218]

أسفرت انتخابات الرابع عشر من أيار 1989 عن فوز كارلوس منعم، وكان من المقرر أن يتسلم مهام الرئاسة في كانون الأول من العام نفسه، غير أن التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية إلى جانب تصاعد أعمال العنف والاضطرابات الاجتماعية، دفع الرئيس راؤول ألفونسين إلى تقديم استقالته قبل انتهاء ولايته، أذ جرى نقل السلطة في الثامن من تموز 1989 أي قبل موعدها الدستوري بنحو ستة أشهر، وبهذا تولى كارلوس منعم الحكم في ظل ظروف استثنائية اتسمت بانهيار اقتصادي حاد، ليبدأ عهده ممثلا عن حزب العدالة (البيروني) في واحدة من أكثر المراحل تعقيدا في التاريخ السياسي والاقتصادي للأرجنتين.[8,p.217]

الجدول رقم(1) يبين نتائج الانتخابات

المرشح	الحزب/ التحالف	نسبة المشاركة
كارلوس منعم	حزب العدالة(البيروني)	%47.5
إدواردو أنخيلوز	الحزب الراديكالي المدني	%32.5
الفارو السوغاراي	اتحاد الوسط الديمقراطي	% 7.2
مرشحون متعددون	احزاب وقوائم اخرى	نسب متفاوتة اقل من 5% لكل منهما

- **التطورات السياسية في الارجنتين 1989–1999:** مع تولي كارلوس منعم رئاسة الارجنتين عام 1989 شهدت البلاد تحولا سياسيا عميقا اتسم بتبني سياسات ليبرالية جديدة، جاءت هذه التحولات بعيدة عن التوجهات التقليدية لحزب العدالة (البيروني)، تزامن هذا التحول مع ازمة سياسية خانقة فرضت على الحكومة البحث عن ادوات غير تقليدية لإدارة شؤون الدولة في ظل تراجع الثقة بالمؤسسات وارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار، في هذا الاطار حصل الرئيس كارلوس منعم على صلاحيات استثنائية من الكونغرس مكنته من التعامل مع حالة الطوارئ وهو ما اتاح له تنفيذ برنامج اصلاحي واسع النطاق،[12,pp.70–88] وعلى صعيد السياسة الداخلية اتسم نهجه بانفصال واضح عن الجوهر التقليدي للبيرونية، إذ عمل على تفكيك عدد من القواعد الاجتماعية والسياسية التي ارتكز عليها حزبه تاريخيا، بدافع التكيف مع التحولات الدولية ومتطلبات المرحلة، قاد الرئيس كارلوس منعم تحولا جذريا في السياسة الاقتصادية عبر تبني النهج النيوليبرالي تجسد في خصخصة عدد كبير من الشركات المملوكة للدولة، وتحرير السوق وفتح الاقتصاد امام الاستثمارات الاجنبية مستندا في ذلك الى استخدام صلاحيات واسعة مكنته من تجاوز المعارضة داخل المؤسسات التشريعية او السياسية. [8,p.219]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومن ابرز التطورات المؤسسية خلال هذه المدة اقرار قانون إصلاح المحكمة العليا الذي ادى لزيادة عدد القضاة من خمسة إلى تسعة ومنح الرئيس صلاحية تعيين القضاة الأربعة الجدد، مكن هذا الاجراء الرئيس كارلوس منعم من ضمان أغلبية موالية له داخل اعلى سلطة قضائية في البلاد الامر الذي قلل من فرص الطعن الدستوري في قراراته واجراءاته، واسهم في تعزيز موقع السلطة التنفيذية على حساب التوازن المؤسسي. [13,p.34]

تعززت مكانة الرئيس كارلوس منعم مع اتساع نفوذ حزبه داخل المؤسسة التشريعية، ولا سيما بعد الانتخابات التشريعية عام 1991 التي أظهرت تفوق حزب العدالة (البيروني) في مجلس الشيوخ بحصوله على ما لا يقل عن 63% من المقاعد، مقابل نسبة محدودة للمعارضة، في حين حاز الحزب نفسه على نحو 49% من مقاعد مجلس النواب، مقارنة بنسبة 32.3% للاتحاد الجمهوري الاشتراكي المعارض، أتاح هذا التفوق البرلماني للرئيس فرصة واسعة لتنفيذ برامجه السياسية والاقتصادية دون عوائق تشريعية كبيرة.[51-10,p.50]

وفي ظل هذا الدعم المؤسسي شرع كارلوس منعم في تطبيق برنامج إصلاحي ذي توجه نيوليبرالي، واجه انتقادات حادة من قوى المعارضة، ومن بين أكثر قراراته إثارة للجدل إصداره سلسلة من مراسيم العفو بلغ عددها (10) شملت مدنيين وعسكريين متورطين في جرائم ارتُكبت خلال مدة الحكم الديكتاتوري السابقة، أذ استفاد من هذه القرارات أكثر من(1200) شخص، قوبلت هذه الخطوة برفض واسع من منظمات حقوق الإنسان التي اعتبرتها تقويضا لمسار العدالة والمحاسبة،[14,p.96] ففي سياق معالجة السياسات السابقة اصدر كارلوس منعم قرارات بالعفو عن العسكريين والمدنيين المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان خلال مدة ما عرف بالحرب القذرة، شمل العفو ضباطا من النظام العسكري السابق واعضاء جماعات يسارية مسلحة في محاولة هدفت للمصالحة الوطنية، لكنها اثارت في الوقت نفسه جدلا واسعا في المجتمع الارجنتيني لاسيما بين منظمات حقوق الانسان وأسر الضحايا.[11,p.229]

ارتبطت العوامل الداخلية ارتباطا وثيقا بتوجهات السياسة الخارجية للأرجنتين خلال عهد كارلوس منعم، إذ أسهم عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في إعادة صياغة أولويات الدولة الخارجية، فواجهت الأرجنتين في تلك المرحلة ضعفا اقتصاديا ملحوظا، رافقه ارتفاع حاد في معدلات التضخم، ما انعكس سلبا على قدرتها على التفاعل مع محيطها الدولي، وفي هذا السياق أكد الرئيس كارلوس منعم في أحد خطاباته ضرورة إحداث تحول جذري في السياسة الخارجية، مشدداً على ضرورة تجاوز حالة الجمود والانغلاق التي ميزت المرحلة السابقة، ومعلناً نهاية منطق الصراع الدائم بين الدول، والدعوة إلى نهج يقوم على التعاون والانفتاح قائلا: "**ان الارجنتين ستكون بعيدة عن الجمود والانغلاق وانتهى مبدأ الكل ضد الكل بشكل نهائي وبدأت دولة الجميع معاً**"،[15,p.126] أسهم هذا الخطاب في تعزيز صورة منعم لدى قطاعات واسعة من المجتمع الأرجنتيني بوصفه القائد القادر على إعادة الاستقرار والنظام إلى البلاد.

اتخذ الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم سلسلة من الإجراءات التي أسهمت في إحداث تحولات جوهرية في البنية السياسية والاقتصادية للدولة، وكان لهذا التحول الداخلي أثر مباشر في إعادة توجيه السياسة الخارجية للأرجنتين، فقد ورثت حكومة كارلوس منعم إرثا دبلوماسيا اتسم بدرجة عالية من الانغلاق خلال السنوات الخمس

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

السابقة، إذ تراجعت علاقات الأرجنتين الخارجية حتى مع بعض دول الجوار الأمر الذي حدّ من فاعلية حضورها في المحيطين الإقليمي والدولي، وفي ظل هذه الظروف برزت الحاجة إلى إعادة صياغة السياسة الخارجية بهدف إدماج البلاد في النظام الدولي وإيجاد موقع جديد لها ضمن التوازنات العالمية، وجاء هذا التحول نتيجة تفاعل جملة من العوامل الخارجية والداخلية التي أثرت في توجهات السياسة الخارجية خلال عهد كارلوس منعم، فعلى الصعيد الدولي فرضت ظاهرة العولمة نفسها بوصفها إطارا جديدا للعلاقات بين الدول، أذ ازداد الترابط السياسي والاقتصادي العالمي من خلال توسع التبادل التجاري وتدفقات الاستثمارات العابرة للحدود،[12,pp.70-88] وتزامن ذلك مع صعود النيوليبرالية كاتجاه فكري وسياسي متوافق مع منطق العولمة، يدعو إلى تقليص دور الدولة وتعزيز آليات السوق، كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تراجع النموذج الشيوعي، وفتح المجال أمام إعادة تشكيل النظام الدولي على أسس جديدة، تميل إلى إسناد أدوار أوسع للمنظمات والمؤسسات الدولية في إدارة الأزمات، وهو ما أسهم في تعميق انتشار العولمة وتوسيع نطاق تأثيرها على السياسات الوطنية للدول ومن بينها الأرجنتين.[14,p.113]

عملت حكومة الرئيس كارلوس منعم على اعادة توجيه علاقات الارجنتين الدولية، أذ جرى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ومع المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واسهم هذا التوجه في ارساء اسس سياسة خارجية اكثر انفتاحا على الغرب،و انسحبت الأرجنتين من حركة عدم الانحياز، وأقامت علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما عرف بسياسة (العلاقات التلاحمية) التي شملت فتح الأسواق وتبني الليبرالية الجديدة كخيار اقتصادي، فضلا عن إعادة تطبيع العلاقات مع بريطانيا. [16,p.47]

شهدت السياسة الخارجية الأرجنتينية خلال حكم منعم تحولا نوعيا تمثل في الانفتاح الواسع على الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما انعكس في مواقف غير مسبوقة في تاريخ الأرجنتين الدبلوماسي، من بينها تأييد التحالف الدولي لتحرير الكويت خلال حرب الخليج الثانية، وأسهم هذا التوجه في تعزيز حضور الأرجنتين على الساحة الدولية، وإن كان قد عكس في الوقت ذاته قبولا واقعيا بالدور القيادي الأمريكي في النظام الدولي،[17,pp.79-101] وفي هذا السياق حافظ كارلوس منعم على علاقات شخصية وثيقة مع الرئيسين الأمريكيين (جورج بوش الأبGeorge Bush) و(بيل كلينتونBill Clinton)، وسعى من خلالها إلى الحصول على الدعم السياسي والاقتصادي، كما عمل على تعديل مواقف الأرجنتين داخل المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة، وعلى المستوى الإقليمي وقّعت الأرجنتين مع البرازيل اتفاقية إنشاء (الوكالة الأرجنتينية–البرازيلية للمحاسبة والمراقبة النووية) الهادفة إلى ضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهي خطوة حظيت بدعم الولايات المتحدة الأمريكية.[16,p54]

وإلى جانب ذلك وقعت الأرجنتين عام 1991 اتفاقيات تعاون نووي سلمي مع الولايات المتحدة الامريكية في إطار التزامات عدم الانتشار، بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشاركت في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبعد أن أصبحت الأرجنتين حليفا وثيقا للولايات المتحدة الامريكية أيدت قرارات دولية عدة من بينها إرسال لجنة للتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان في كوبا، كما أصدرت في العام نفسه مرسوما بفرض حظر

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بحري على هايتي عقب الانقلاب العسكري بهدف الضغط من أجل استعادة المسار الديمقراطي.-79 .pp,17] 101]

أدت السياسات التي انتهجها الرئيس كارلوس منعم إلى إحداث تغييرات كبيرة في بنية الدولة الأرجنتينية وكان لذلك انعكاس مباشر على توجهاتها الخارجية، إذ تخلت حكومته عن الأنماط التي اعتمدتها الإدارات السابقة، وتبنت مقاربة جديدة مستندة إلى ما يُعرف بـــ(النظرية الواقعية) في العلاقات الدولية، تبلورت هذه المقاربة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حين بدأت الدول تدرك أثر العولمة وتداعياتها السياسية والاقتصادية المتسارعة، وتفترض النظرية الواقعية أن الدول النامية ولا سيما تلك التي تعاني من ضعف اقتصادي أو سياسي تحتاج إلى اعتماد سياسة خارجية تستند إلى حسابات واقعية لمصالحها الوطنية، بعيدا عن الشعارات الأيديولوجية، 18] [p21,مع الأخذ في الاعتبار تأثير العوامل الخارجية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية اليومية، ووفقا لهذا المنظور سعت حكومة كارلوس منعم إلى توظيف السياسة الخارجية بوصفها أداة لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى. [p69, 19]

وعليه ارتبطت السياسة الخارجية في عهد منعم بالنهج الواقعي باعتباره وسيلة للوصول إلى طموحه المعلن في الارتقاء بمكانة الأرجنتين دوليا، والسعي إلى وضعها في مصاف الدول الكبرى، وفي بدايات هذا التوجه لم يكن الهدف المعلن هو التبعية لقوة بعينها، بقدر ما كان يقوم على التعاون والشراكة بوصفهما مدخلاً لتحقيق هذا الطموح، وانطلاقاً من ذلك تمحورت السياسة الخارجية للرئيس كارلوس منعم حول عدد من الأولويات الأساسية، التي عكست توجهه نحو إعادة إدماج الأرجنتين في النظام الدولي، ويمكن تلخيص أبرزها بالاتي: 18] [pp.39-40,

1- توسيع الانفتاح باتجاه الغرب، والعمل على استعادة الدور الأرجنتيني داخل المنتديات الدولية. 2- إعادة تنظيم العلاقات التعاونية مع بريطانيا بعد سنوات من القطيعة.

3- التصديق على معاهدة تلاتيلولكو الخاصة بحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وتعزيز الالتزام بسياسة عدم انتشار الأسلحة النووية.

4- إيقاف مشروع الصواريخ الباليستية (كوندور) وتفكيك شركة (سوسيداد كوندور) المرتبطة به، والذي انشأ خلال سبعينات القرن العشرين بين عدد من الانظمة العسكرية في امريكا الجنوبية بهدف تنسيق الجهود لملاحقة المعارضين السياسيين لاسيما اليسارين، انظمت الارجنتين لهذا المشروع في مدة الحكم العسكري.

من خلال ما تقدم يتضح أن كارلوس منعم كان يسعى إلى ترسيخ علاقات الأرجنتين مع العالم الغربي وإعادة تحديد موقعها ضمن السياق الدولي، وانطلق في ذلك من قناعة مفادها أن ابتعاد الأرجنتين عن الدول المتقدمة لم يكن نتيجة عوامل خارجية فحسب، بل يعود في جزء كبير منه إلى الأسلوب الدبلوماسي الذي اتبعته الحكومات السابقة، والذي بات غير قادر على الاستجابة لمتطلبات النظام الدولي الجديد، ومن هنا رأى أن تحقيق دور فاعل للأرجنتين يتطلب تبني سياسة خارجية عملية وواقعية تقوم على الانفتاح وبناء علاقات مستقرة مع مختلف دول العالم.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وفي سبيل تنفيذ هذا التوجه أقدم الرئيس كارلوس منعم على إعادة تنظيم وزارة الخارجية، فأنشأ مؤسسة Fundación Export.ar بوصفها أداة تنفيذية متخصصة تابعة للوزارة، تعنى بالترويج التجاري الخارجي، و صممت هذه المؤسسة لدعم تطبيق سياسات الدولة الرامية إلى تنمية الصادرات وتعزيز اندماج الأرجنتين في الأسواق الدولية، وتعمل المؤسسة تحت الإشراف العام لوزارة الخارجية بتنسيق وثيق مع الإدارات المختصة بالتجارة الدولية داخلها، كما تنفذ برامجها بالتكامل مع السفارات والبعثات الدبلوماسية الأرجنتينية في الخارج، وتتوافق خطط المؤسسة وأنشطتها مع الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية التي تضعها الحكومة،[20,p.11] وإلى جانب ذلك أسس الرئيس كارلوس منعم مراكز للترويج الاقتصادي والتجاري في عدد من المدن الدولية الرئيسة، من بينها فرانكفورت وسان باولو وبرشلونة ولوس أنجلوس ونيويورك وميلانو، الأمر الذي أسهم في بناء شبكة دبلوماسية اقتصادية فاعلة، ميزت السياسة الخارجية في عهده عن سياسات الإدارات السابقة من حيث اتساع نطاقها ووضوح أهدافها.[19,p.75]

يعزى جانب من حالة العزلة التي واجهتها الأرجنتين في مطلع عهد الرئيس كارلوس منعم إلى الإرث السياسي للحكم الدكتاتوري السابق، إذ أسهمت ممارساته في إضعاف عدد من علاقات الأرجنتين الدولية أو قطعها، ولا سيما مع الدول والمؤسسات التي أولت أهمية لمسائل الشرعية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما انعكس سلباً على موقع الأرجنتين في النظام الدولي قبيل انطلاق سياسة إعادة الانفتاح التي تبنتها الإدارة الجديدة، ومن هذا المنطلق شدد كارلوس منعم على ضرورة إنهاء حالة العزلة وأولى اهتمام خاص للعلاقات مع أوروبا ولا سيما بريطانيا، أذ أُعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لأول مرة منذ (حرب جزر الفوكلاند)[5] –[21,pp.45 50]، ووفقا لتقدير الرئيس كارلوس منعم فإن مركزية الدولة المفرطة كانت أحد الأسباب التي قادت إلى تلك الحرب، مؤكدا أن إدارة الدولة ينبغي أن تفسح المجال لليبرالية الجديدة ولدور المنظمات الدولية.

وفي ظل المتغيرات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بدا واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل القوة المهيمنة في النظام الدولي الأمر الذي دفع الرئيس كارلوس منعم إلى تبني سياسة تقوم على قبول هذه الهيمنة والتكيف معها بدلا من مواجهتها، إلى جانب السعي للتوافق مع الاتحاد الأوروبي، واستند هذا التوجه إلى قناعة سائدة آنذاك بأن ترسيخ الديمقراطية يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن استعادة الديمقراطية التي تقوضت خلال مدة الدكتاتورية تستلزم تسوية الأوضاع الاقتصادية والبحث عن شريك دولي قادر على دعم هذا المسار، وعليه وجدت الأرجنتين نفسها في وضع حرج دفعها إلى قبول مختلف الخيارات المتاحة من أجل إنعاش اقتصادها لتعزيز مسارها الديمقراطي، وتبين أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي لم يكن ممكناً دون تدفق الاستثمارات الخارجية وهو امر ارتبط بدوره بمدى استقرار البيئة السياسية، لذلك برزت الولايات المتحدة

[5]– حرب جزر الفوكلاند: هي نزاع عسكري اندلع عام 1982 بين الأرجنتين وبريطانيا على السيادة على جزر الفوكلاند الواقعة في جنوب المحيط الأطلسي، جاء النزاع في سياق أزمة داخلية عميقة كانت تمر بها الأرجنتين في ظل الحكم العسكري، وأسفر عن مواجهة عسكرية مباشرة انتهت باستعادة بريطانيا السيطرة على الجزر، وتكبد الأرجنتين خسائر سياسية وعسكرية كان لها أثر بالغ في تسريع انهيار النظام العسكري وتهيئة الطريق لعودة الحكم الديمقراطي.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الأمريكية بوصفها الشريك السياسي والاقتصادي الأبرز للأرجنتين خلال ولاية الرئيس كارلوس منعم، أذ لم يقتصر الدور الأمريكي على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل امتد ليشمل تقديم دعم سياسي اسهم في تعزيز موقع الحكومة الارجنتينية داخليا وخارجيا. p87, 19]]

من خلال ما سبق يتبين أن الأرجنتين سعت إلى تحقيق أهدافها في النهوض الاقتصادي والتحول السياسي عبر إقامة علاقة تقارب وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الدولية الأبرز في تلك المرحلة، رأى منعم في هذه العلاقة وسيلة للتخلص من الأزمات التي عانت منها البلاد، وإعادة إدماجها في الاقتصاد العالمي.

ولم يخل هذا التوجه من انتقادات داخلية ولا سيما من حزب العدالة (البيروني) نفسه، إذ إن الفكر البيروني التقليدي كان يؤكد على الاستقلال الاقتصادي، ويركز على الاستثمارات الداخلية أكثر من الاعتماد على الخارج، كما أن العلاقة التاريخية المتوترة بين البيرونيين والولايات المتحدة الامريكية جعلت من سياسات منعم موضع تشكيك واسع، الأمر الذي دفعه إلى إرسال إشارات قوية تؤكد رغبته في إحداث قطيعة مع النهج السابق، وبناء شراكة جديدة مع القوة المهيمنة.[15,p.139]

ومن أبرز هذه الإشارات مشاركة الأرجنتين بقوات عسكرية في حرب الخليج عام 1991 إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية، دون انتظار توافق برلماني، وهو ما عد مخالفة دستورية، فضلا عن تجاهله مواقف دول أمريكا الجنوبية الأخرى، كما يعد تفكيك مشروع (كوندور) مثالا آخر على هذا التحول، إذ كان منعم قد تعهد خلال حملته الانتخابية بالحفاظ على المشروع وتطويره ضمن استراتيجية الدفاع الوطني، إلا أنه خضع للضغوط الأمريكية عام 1991 وأمر بإنهائه، في خطوة عكست بوضوح طبيعة التحول في السياسة الخارجية الأرجنتينية خلال عهده، وبرز النهج ذاته في موقف الأرجنتين من النزاعات الدولية خلال تسعينيات القرن العشرين، 18] [p54, ولا سيما عندما قامت ببيع أسلحة إلى كرواتيا خلال حرب الاستقلال الكرواتية (1991–1995)، التي اندلعت عقب تفكك يوغسلافيا وسعي كرواتيا إلى للانفصال، ومثّل هذا السلوك خرقا واضحا لقرارات المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة التي فرضت عام 1991 حظرا على تصدير السلاح إلى دول يوغسلافيا السابقة التي كانت تشهد نزاعات مسلحة، وازدادت المفارقة وضوحا إذا ما أُخذ في الاعتبار وجود نحو (800) جندي أرجنتيني ضمن قوات حفظ السلام الدولية في تلك المناطق، والمكلفة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولم يقتصر هذا التوجه على الحالة الكرواتية، إذ قامت الأرجنتين أيضا ببيع أسلحة إلى الإكوادور خلال حربها مع بيرو في خطوة عكست ازدواجية واضحة في سياستها الخارجية، وفي كلتا الحالتين كان للدور الأمريكي تأثير ملحوظ في توجيه السياسة الأرجنتينية التي خالفت مبادئها التقليدية في دعم السلام وعدم التدخل، متخلية عن كثير من المرتكزات البيرونية، وأسهم ذلك في ترسيخ انطباع مفاده أن تحقيق التنمية الاقتصادية أصبح هدفا مبررا لتجاوز المبادئ السياسية والأخلاقية التي طالما أعلنتها الدولة الأرجنتينية.[16,p.67]

ولم تقتصر علاقة الرئيس كارلوس منعم بالولايات المتحدة الأمريكية على التعاون السياسي فحسب بل اتجهت حكومته إلى اعتماد متزايد على واشنطن سواء على الصعيدين الاقتصادي أو المالي ومن خلال هذا التوجه سعى كارلوس منعم إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:[13,p.48]

اولا: إنهاء سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ثانيا: بناء علاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية ولا سيما عبر تطبيق خطة تحويل العملة، التي أسهمت في تعميق تبعية الاقتصاد الأرجنتيني للنظام المالي الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة جاءت على خلاف الوعود التي أطلقها منعم خلال حملته الانتخابية، والتي أكد فيها رفضه الخضوع للولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هدفه الأساسي خلال مدة حكمه تمثل في إعادة صياغة موقع الأرجنتين في النظام الدولي، حتى وإن تطلب ذلك التراجع عن بعض التعهدات السابقة.

بوجه عام يمكن القول إن الولاية الأولى للرئيس كارلوس منعم التي انتهت عام 1994، اتسمت بنجاح سياسي ملحوظ، تمثل في تعزيز سيطرته على الكونغرس، ما وفر له قاعدة قوية للاستمرار في الحكم، وهيأت هذه الظروف المناخ المناسب للسعي نحو ولاية رئاسية ثانية، وهو ما تحقق من خلال تعديل دستوري عُرف بـــ(اتفاق أوليفوس) الذي جرى التوصل إليه بين كارلوس منعم وزعيم المعارضة الرئيس السابق راؤول ألفونسين، نص هذا الاتفاق على إجراء إصلاح دستوري شمل تقليص مدة الرئاسة من ست سنوات إلى أربع، والسماح بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية متتالية، في تعديل جوهري لم يرد في دستوري عام 1853و 1955،[22,pp.39–58] كما تضمن الاتفاق الدعوة إلى انتخابات جديدة لتجديد أعضاء مجلس النواب، وإنشاء مجلس قضائي يتولى مهمة تعيين القضاة، إلى جانب توسيع نطاق الحقوق والحريات المدنية وتعزيز مكانة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ضمن الإطار الدستوري، يعد الاتفاق مثال على التوافق النخبوي الذي أعاد تشكيل قواعد النظام السياسي الأرجنتيني في مرحلة التحول الديمقراطي، وفي ضوء هذه التعديلات حقق حزب العدالة (البيروني) فوزا واضحا في الانتخابات العامة لعام 1995، إذ لم تقتصر النتائج على إعادة انتخاب كارلوس منعم رئيسا للجمهورية، بل شملت أيضا سيطرة الحزب على نحو 51% من مقاعد مجلس النواب، مقابل 25.6% فقط لحزب الاتحاد الجمهوري الاشتراكي المعارض، وبذلك حصل منعم على أغلبية انتخابية عززت موقعه السياسي، ومكنته من مواصلة تنفيذ مشروعه السياسي والاقتصادي خلال ولايته الثانية.[13,p.48]

الجدول رقم (2) يبين نتائج الانتخابات:

الاسم	الحزب	الاصوات
كارلوس منعم	الحزب البيرونى	%49,9
خوسيه اويانيا	تحالف البلد المتضامن	%29
هوراسيو ماساتا	الحزب الراديكالى	%21

بعد فوزه في الانتخابات واصل الرئيس كارلوس منعم انتهاج السياسات النيوليبرالية، ولا سيما التوسع في خصخصة مؤسسات الدولة، غير أن هذه المدة اتسمت بتصاعد واضح في قضايا الفساد داخل الأجهزة الحكومية، إلى جانب تراجع مستوى الخدمات العامة وتدهور الأوضاع المعيشية، وأسهم ذلك في إضعاف ثقة الشارع بالحكومة والحزب الحاكم، كما أدى إلى تآكل الشرعية السياسية للنظام، وتزايد الانتقادات الموجهة إلى تركز السلطة بيد الرئيس مقابل محدودية الدور الرقابي للبرلمان.[22,pp.39–58]

وفي عام 1995 انضمت الأرجنتين رسمياً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، إذ قدمت وثيقة الانضمام عبر الإدارة الأمريكية في 10 شباط من العام نفسه، و رحب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بهذه الخطوة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مؤكداً أنها تعزز الأمن العالمي، وتنسجم مع التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الجهود الرامية إلى تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى.[15 ,p.143]

ومع منتصف تسعينيات القرن العشرين بدأت تحديات جديدة تبرز تمثلت في التحولات السياسية داخل الحزب الحاكم، إذ واجه حزب العدالة انقسام داخلي بين تيار يدعم سياسات اقتصاد السوق التي تبناها منعم، وآخر تقليدي رأى فيها خروجاً عن المبادئ التاريخية للبيرونية، وعلى الرغم من احتفاظ الرئيس بنفوذه السياسي فإن شعبيته شهدت تراجعا ملحوظا في أواخر التسعينيات بالتزامن مع ضعف الثقة بالمؤسسات وانتشار مظاهر الفساد، ولا سيما في ملفات الخصخصة وإدارة العقود الحكومية، الأمر الذي انعكس سلباً على صورة الحكومة، وعزز شعور عام بانعدام العدالة لدى المواطنين.[14 ,p.124]

بدأت حكومة كارلوس منعم تفقد حالة التوافق السياسي والاجتماعي بحلول مطلع عام 1997 نتيجة لتراكم الأزمات الاقتصادية والخلافات الداخلية، وما رافقها من احتجاجات واضطرابات اجتماعية وأعمال عنف، وفي تشرين الأول من العام نفسه قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بزيارة إلى الأرجنتين، أعلنت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية اعتبار الأرجنتين حليفاً رئيساً من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو).[11,p.239]

استمر التراجع في الأوضاع السياسية والاقتصادية حتى عام 1998 دون تحقيق نتائج إيجابية تذكر، وفي هذا السياق تشكل تحالف معارض قوي عرف بـــ(التحالف من أجل العمل والعدالة والتعليم)، ضم الاتحاد المدني الراديكالي وقوى يسارية ووسطية، وارتكز خطابه على مكافحة الفساد، والإصلاح السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية،[16,p 79]. وفي عام 1999 ومع تفاقم السخط الشعبي وتراجع شعبية الحزب الحاكم، أُجريت الانتخابات التشريعية التي أسفرت عن خسارة حزب العدالة لصالح تحالف المعارضة بقيادة(فرناندو دي لا روا Fernando de la Rua) في تطور مثل نهاية مرحلة سياسية استمرت قرابة عقد كامل، وبداية مرحلة جديدة اتسمت بالعودة إلى سياسات التقشف وانهيار النموذج الاقتصادي تاركة البلاد في وضع مثقل بالفساد والإخفاقات.[22,pp.39–58]

المبحث الثاني: التطورات الاقتصادية في الارجنتين (1989–1999)

شهدت الأرجنتين في أواخر ثمانينيات القرن العشرين واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخها الحديث، إذ بلغت معدلات التضخم مستويات غير مسبوقة تجاوزت آلاف في المئة كما اشرنا سلفا، وتزامن ذلك مع انهيار متسارع لقيمة العملة الوطنية، وإفلاس عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية، وتراجع حاد في القدرة الشرائية للمواطنين، وجاءت هذه الأزمة نتيجة تراكم آثار الحكم العسكري الذي استمر حتى عام 1983، والذي خلف اقتصادا هشاً مثقلاً بالديون الخارجية، وضعفاً في القطاعات الإنتاجية، وتراجعاً في الثقة بالعملة المحلية. [23,p. 289]

عقب انهيار النظام العسكري وعودة الحكم الديمقراطي تسلمت حكومة راؤول ألفونسين مقاليد الحكم في ظل اقتصاد منهك، اتسم بديون خارجية ضخمة متراكمة منذ سبعينيات القرن الماضي، وارتفاع معدلات التضخم

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي، سعت الحكومة إلى معالجة الأزمة الاقتصادية عبر تبني خطة أسترال (Austral Plan) وسميت بهذا الاسم نسبة الى العملة الجديدة التي اعتمدتها الارجنتين عند اطلاق البرنامج عام 1985 أذ استبدل البيزو بالاوسترال)، مثلت الخطة إحدى أبرز محاولات الإصلاح الاقتصادي في تلك المدة، هدفت لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، والحد من التضخم المفرط الذي أثقل كاهل الاقتصاد الوطني وأدى إلى تراجع المستوى المعيشي للسكان، فضلا عن تفاقم العجز في الموازنة العامة، اعتمدت خطة أسترال على حزمة من الإجراءات المتكاملة، كان في مقدمتها إصلاح النظام النقدي من خلال استبدال العملة الوطنية بالــ أسترال بدلا من البيزو في محاولة لإعادة الثقة بالعملة المحلية وتقليص الآثار النفسية والاقتصادية للتضخم، كما شملت الخطة تجميدا مؤقتاً للأسعار والأجور بهدف كبح الارتفاع السريع في الأسعار والسيطرة على التوقعات التضخمية، مع تشديد السياسات المالية والنقدية، [17,pp.79–101] وإلى جانب ذلك ركزت الخطة على تقليص عجز الموازنة العامة عبر خفض الإنفاق الحكومي والحد من الاعتماد على التمويل التضخمي القائم على التوسع في الإصدار النقدي، أسهمت هذه الإجراءات في تحقيق نتائج إيجابية محدودة على المدى القصير، إذ شهدت البلاد تراجعاً نسبياً في معدلات التضخم خلال العامين الأولين من تطبيق الخطة إلا أن هذه النتائج لم تكن مستدامة، إذ واجهت جملة من الصعوبات تمثلت في استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الأرجنتيني، وتفاقم عبء الديون الخارجية، فضلاً عن الضغوط الاجتماعية والسياسية التي حدت من قدرة الحكومة على مواصلة سياساتها التقشفية، ونتيجة لذلك عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، بما كشف عن محدودية فعالية المعالجات قصيرة الأمد في مواجهة الأزمات الاقتصادية العميقة.[24,pp.29–37]

بحلول عام 1988 بلغت الأوضاع الاقتصادية مرحلة حرجة، إذ شهدت البلاد ارتفاعا هائلا في الأسعار، ووصلت معدلات التضخم إلى مستويات تجاوزت آلاف النسب المئوية سنويا، مع تفاقم الأوضاع بلغ التضخم ذروته عام 1989، إذ تجاوزت نسبته 3000% ما أدى لانهيار قيمة البيزو الأرجنتيني، وفقدان المدخرات لقيمتها، وارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية، فضلا عن تفاقم العجز المالي وارتفاع البطالة، ولم تتمكن حكومة ألفونسين من احتواء الأزمة، رغم محاولاتها المتكررة الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة المواطنين بها واضطر الرئيس لتقديم استقالته قبل انتهاء ولايته كما اشرنا سلفاً،[8,p.217] الامر الذي اتاح لكارلوس منعم الوصول إلى السلطة مستفيداً من حالة السخط الشعبي الواسع، ومقدماً نفسه بوصفه قائد قادر على استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وعلى الرغم من أن الحزب البيروني ارتبط تاريخيا بتعزيز دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، فإن كارلوس منعم اتجه منذ مطلع حكمه إلى تبني سياسات اقتصادية ليبرالية شكلت خروجاً واضحاً عن المرتكزات الأيديولوجية التقليدية لحزبه، وذلك في محاولة لمعالجة أزمة عدت من أكثر الأزمات تعقيداً في التاريخ الاقتصادي المعاصر للأرجنتين.[11,p.219]

وفي سياق التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وبوصفها القوة المنتصرة فيها امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً واسعاً في توجيه السياسات الاقتصادية العالمية، وروجت لما عرف بـــ(إجماع واشنطن) وهو إطار من السياسات الإصلاحية التي ظهر في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وضم مجموعة من التوصيات التي أكدت تحرير الأسواق، والانضباط المالي، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وتعزيز النمو في الدول النامية، ولا سيما تلك التي واجهت أزمات مالية حادة، وشملت هذه التوجهات تشجيع تحرير التجارة وخصخصة المؤسسات العامة وهي سياسات تبنتها حكومة كارلوس منعم بصورة واضحة، [25,pp.135-138]وفي هذا الإطار شرع الرئيس منعم في تنفيذ برنامج إصلاحي اقتصادي واسع النطاق، استهدف تحقيق الاستقرار النقدي وجذب الاستثمارات الأجنبية، واعتمد على تقليص دور الدولة، وتوسيع الخصخصة، والانفتاح على الأسواق العالمية، كما عين دومينغو فيليبي كافالو(Domingo Felipe Cavallo) [6] [26,pp.13-37]وزيراً للاقتصاد، واضطلع بدور محوري في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الجديدة التي ميزت تلك المرحلة، ومن أبرز الإجراءات التي اتُخذت خلال هذه المرحلة:[27,p61]

- منع البنك المركزي من طباعة النقود دون وجود احتياطي مكافئ من الدولار، بهدف كبح التضخم واستعادة الثقة بالعملة الوطنية.
- أُقر قانون الطوارئ الاقتصادية الذي سمح بتخفيض الإنفاق العام، وتقليص دعم الدولة للسلع والخدمات، ورفع أسعار الطاقة والوقود، وتجميد الأجور مؤقتاً، وإلغاء عدد من العقود الحكومية في إطار السعي إلى تقليص عجز الموازنة.
- خفض الرسوم الجمركية، وأُلغى القيود على الاستيراد، وشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول بحرية إلى السوق الأرجنتيني، مع منح المستثمرين الأجانب تسهيلات قانونية وضمانات لتحويل أرباحهم إلى الخارج.

وفي عام 1991 اعتمدت الحكومة نظام ربط البيزو بالدولار الأمريكي، وهو ما أسهم في وقف التضخم واستعادة الثقة بالعملة والاقتصاد عموما، غير أن هذا الربط الثابت حد لاحقاً من قدرة الدولة على المناورة في سياستها النقدية، كما بدأت الحكومة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي وافق على تقديم دعم مالي مشروط بتنفيذ إصلاحات هيكلية، شملت خفض عجز الموازنة، وتحرير التجارة، والمضي خصخصة الشركات العامة..[25,p 138-]

خلال هذه المدة أُقر قانون إصلاح الدولة الذي منح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة لتنفيذ برنامج الخصخصة، أذ جرى بيع أكثر من (400) شركة مملوكة للدولة، شملت قطاعات حيوية مثل الكهرباء، والمياه، والاتصالات، والنقل، والنفط، والسكك الحديدية، والطيران، والأسطول التجاري، وفي معظم الحالات انتقلت ملكية هذه الشركات إلى رؤوس أموال أجنبية، ولا سيما إسبانية وفرنسية، كما امتدت الإصلاحات الى تقليص أو

6- دومينغو فيليبي كافالو: ولد عام 1946 في سان فرانسيسكو، يعد من أبرز صانعي السياسات الاقتصادية في الأرجنتين المعاصرة، وله دور محوري في تصميم وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولا سيما خطة التحويل التي ربطت البيزو بالدولار الأمريكي، في إطار السياسات الليبرالية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم، تولى وزارة الاقتصاد قبل دومينغو فيليبي ثلاثة وزراء فشلوا في السيطرة على الازمة اولهم ميغيل رويج ترأس الوزارة عام 1989 لكنه توفى بعد ايام قليلة، وجاء بعده نيستور رابانيلي(1989-1990) خلف ميغيل رويج في التعامل مع ازمة التضخم وفشل في احتواء الازمة واستقال، وبعدة انتونيو ارمان غونزاليس(1990-1991) قاد المدة الانتقالية قبل الاصلاحات، اما دومينغو فيليبي فترأس الوزارة خلال المدة(1991-1996) وهو الشخصية البارزه التي ترأست الوزارة وحقق انجازات كبيره.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

خصخصة أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وخفض ميزانية الجيش والغى التجنيد الإجباري، فضلا عن تخفيض رواتب الموظفين العموميين وزيادة الضرائب. [28,pp. 14-15]

أسهمت هذه السياسات في تحقيق نتائج إيجابية قصيرة الأمد، إذ انخفض معدل التضخم إلى أقل من 5%، وحقق الاقتصاد معدلات نمو تجاوزت 8% سنوياً في أوائل التسعينيات، مع تدفق واسع للاستثمارات الأجنبية، كما وقعت الأرجنتين عام 1990 اتفاقية تعاون تجاري مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وفي عام 1991 وقعت الأرجنتين معاهدة أسونسيون مع البرازيل واورغواي وباراغواي التي أرست الأساس القانوني لإنشاء منظمة ميركوسور بوصفها إطارا إقليميا يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري في أمريكا الجنوبية، هدفت هذه المعاهدة إلى إقامة روابط اقتصادية وتجارية بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء سوق مشتركة، [29,p.185] ركزت بصورة أساسية على الجوانب الاقتصادية، دون التوسع في قضايا التكامل الاجتماعي أو السياسي، وشملت أهدافها تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بين الدول الأعضاء، وتخفيض الرسوم الكمركية، وإزالة القيود المفروضة على التجارة الخارجية، فضلًا عن تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية، ولا سيما في مجالات الزراعة والصناعة والضرائب، بما يعزز القدرة التنافسية الإقليمية في مواجهة الاقتصاد العالمي، وانضمت إلى هذه المعاهدة لاحقاً دول أخرى من بينها بوليفيا وفنزويلا في إطار توسيع نطاق التكامل الإقليمي.[30,pp.124-125]

تميزت الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الأرجنتين خلال مطلع التسعينيات بسرعة تنفيذها وعمقها مقارنة بدول أخرى في المنطقة، إذ ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد بأكثر من 10% سنوياً خلال المدة ما بين عامي 1991 و1992، وأسهم هذا التحسن في جذب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع، الأمر الذي انعكس في تحديث البنى التحتية، ولاسيما المرافق الاساسية الموانئ، فضلا عن تطوير القطاع المصرفي وعدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، وعلى الرغم من أن هذه السياسات أسهمت في زيادة فرص العمل خلال تلك المدة، فإن تسارع وتيرة نمو القوى العاملة فاق قدرة الاقتصاد على استيعابها ما أبقى مشكلة البطالة قائمة بوصفها أحد التحديات البنيوية للاقتصاد الأرجنتيني،[27,p70] وعلى هذا الاساس دعمت الولايات المتحدة الامريكية انضمام الأرجنتين إلى (خطة برادي) في نيسان عام 1992 لمعالجة أزمة الديون الخارجية، ارتكزت الخطة على إعادة هيكلة الديون عبر تحويل القروض المصرفية المتعثرة إلى سندات طويلة الأجل تُعرف بـــ(سندات برادي)، مع تخفيضٍ جزئي لقيمة الدين أو لأسعار الفائدة، الى جانب تقديم ضمانات محددة من خلال سندات الخزانة الامريكية أو بدعم من مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هدفت هذه الاجراءات لتحقيق قدر من الاستقرار المالي، واستعادة الثقة بالاقتصاد الارجنتيني، وتمهيد الطريق لعودتها إلى أسواق رأس المال الدولية ضمن إطار إصلاحات اقتصادية وهيكلية أوسع.[31,pp5-7]

خلال المدة الممتدة من 1990 إلى 1994 حقق الاقتصاد الأرجنتيني معدلات نمو وصفت بأنها مستقرة نسبياً، مدفوعة بتوسيع الاستهلاك الداخلي وتدفق رؤوس الأموال الاجنبية، كما نجحت الحكومة في السيطرة على التضخم المفرط، غير أن هذه المدة تزامنت مع ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة اذ بلغت 12.1% عام 1994

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وهو أعلى مستوى منذ عودة النظام الديمقراطي، مع ذلك لم تشهد البلاد آنذاك احتجاجات واسعة، في ظل تركيز الرأي العام على أولوية السيطرة على التضخم بوصفه التحدي الاقتصادي الابرز.[116-115.pp,32]

بدأت مؤشرات التراجع الاقتصادي بالظهور مع نهاية عام 1994، إذ سجل الاقتصاد نموا سلبيا وارتفعت البطالة إلى مستويات قياسية، وازداد العجز المالي، كما بلغت الديون الخارجية نحو 86 مليار دولار، وتفاقمت الأزمة عقب اندلاع الأزمة المالية المكسيكية عام 1995 التي أدت لفقدان الثقة في الأسواق الناشئة، وشهدت الأرجنتين على إثرها خروجا واسعا للاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل، وانكماشا اقتصاديا، وارتفاع البطالة إلى أكثر من 18%، فضلا عن أزمة في النظام المصرفي استدعت تدخل الدولة. [33,pp.3-29]

ورغم نجاح الحكومة في احتواء تداعيات الأزمة مؤقتا بدعم من صندوق النقد الدولي واتباع سياسات تقشفية، فإن المشكلات البنيوية للاقتصاد الأرجنتيني ظلت قائمة، ومع تراجع عائدات الخصخصة، وازدياد الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأمد، واتساع عجز الميزانية تفاقمت مشكلات البطالة والفقر، وتصاعدت الاحتجاجات الاجتماعية، ما أدى إلى تصاعد الانتقادات الموجهة للحكومة ووزير الاقتصاد دومينغو فيليبي كافالو الذي أُقيل من منصبه عام 1996 ليخلفه (روكي فرنانديز Rocky Fernandez)[7] [403-401.pp,34] في وزارة الاقتصاد، ركز الاخير على الحفاظ على الاستقرار النقدي وتمكن من تحقيق قدر من الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة، كما اضطلع بدور مؤثر في رسم توجهات السياسة النقدية للبلاد، وكان من ابرز قراراته الاستمرار في تطبيق خطة التحويل القائمة على ربط البيزو الأرجنتيني بالدولار الأمريكي، وذلك في إطار السعي للحد من معدلات التضخم المرتفعة التي عانت منها الارجنتين لسنوات طويلة، واستهدفت هذه السياسة تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتقليص معدلات التضخم، إلا أنها أفرزت في المقابل تحديات اقتصادية كبيرة تمثلت في ارتفاع الأعباء المالية الناجمة عن عجز الحكومة عن تسديد التزاماتها الخارجية، الأمر الذي أسهم في اندلاع أزمة مالية حادة في نهاية تسعينات القرن العشرين.[35,p.2-3]

خلال مدة تولّيه المنصب حصلت الأرجنتين على قروض خارجية كبيرة أسهمت في تمويل العجز المالي، لكنها في الوقت نفسه أدت إلى تفاقم الدين العام، وعلى الرغم من نجاح الحكومة في خفض التضخم إلى مستويات أقل نسبياً، إذ انخفض من نحو (5000%) في ثمانينات القرن العشرين إلى قرابة (10%) في عقد التسعينات، فضلاً عن قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، فإن إدارة الدين الوطني شكّلت أحد أبرز التحديات التي واجهت الاقتصاد الأرجنتيني، نظراً للارتفاع الكبير في حجمه.[33,pp.3-29]

سعى فرنانديز إلى تجنب الانهيار الاقتصادي في ظل تراكم الديون، من خلال تبني سياسات هدفت إلى إعادة هيكلة الدين العام والبحث عن حلول مالية قصيرة الأجل لتخفيف الضغوط الاقتصادية، وفي هذا السياق استمر العمل بسياسة الخصخصة على نطاق واسع وشملت عدداً من الشركات الحكومية في قطاعات حيوية مثل الكهرباء

[7]- روكي فرنانديز: ولد عام 1947، يعد من أبرز المنظرين والتقنيين المرتبطين بتوجهات الاقتصاد الليبرالي الجديد، تولى رئاسة البنك المركزي الأرجنتيني ثم منصب وزير الاقتصاد في أواخر تسعينيات القرن العشرين، ارتبط اسمه باستمرار تطبيق سياسة قابلية التحويل التي ربطت البيزو الأرجنتيني بالدولار الأمريكي، سعا إلى ترسيخ الاستقرار النقدي، توفي عام 2019.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والمياه والنقل والسكك الحديدية والبريد والاتصالات بهدف تحسين كفاءة القطاع العام وتقليص العجز المالي، [29,p.187] الى جانب ذلك انتهجت الحكومة سياسات تقشفية تمثلت في خفض الإنفاق الحكومي، وتقليص الدعم الموجه للفئات محدودة الدخل، وفرض أعباء ضريبية إضافية على الطبقة الوسطى، فضلاً عن إلغاء بعض الإعانات الاجتماعية وهي اجراءات اثارت انتقادات واسعة، ولاسيما مع ما ترتب على سياسة ربط البيزو بالدولار من ارتفاع في الاسعار وزيادة الأعباء المعيشية على الشرائح ذات الدخل المحدود.[36,pp. 3-14]

ازداد اعتماد الأرجنتين على الاقتراض الخارجي في هذه المدة بوصفه أداةً لتمويل العجز المالي، الأمر الذي اتاح للدولة موارد مالية مؤقتة للدولة، غير انه اسهم في المقابل بتضخم الدين العام وتزايد أعبائه، وعلى الرغم من نجاح الحكومة في خفض معدلات التضخم من مستويات مفرطة قاربت (5000%) خلال ثمانينات القرن العشرين إلى معدلات أدنى نسبياً بلغت نحو (10%) في عقد التسعينات، فضلا عن قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، فإن اشكالية الدين العام ظلت من أبرز التحديات التي واجهت الاقتصاد الأرجنتيني لما شهدته من تصاعد ملحوظ انعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي العام.[37,p.2]

وعلى الرغم من حزمة الإجراءات المتبعة لم تتمكن الأرجنتين في تجاوز ازمتها الاقتصادية بصورة جذرية، أذ ادت هذه السياسات الى نتائج سلبية تمثلت في زيادة الاعباء على المالية العامة، ولا سيما مع تفاقم عجز الحكومة عن الايفاء بالتزاماتها الخارجية، الامر الذي مهّد لاندلاع أزمة مالية حادة في أواخر تسعينات القرن العشرين والتي أسفرت عن انهيار الحكومة وارتفاع حجم الديون الخارجية،[38,pp.4-5] ومع نهاية عام 1998 بدأت ثقة الأسواق الدولية بقدرة الأرجنتين على الوفاء بالتزاماتها المالية بالتراجع، وازداد عجز الحساب الجاري، وتفاقمت صعوبات تمويل الدين الخارجي في ظل اقتصاد افتقر إلى المرونة نتيجة تثبيت سعر الصرف، كما أسهم الانفتاح التجاري غير المتكافئ في إضعاف القاعدة الصناعية المحلية، إذ عجزت العديد من الصناعات الوطنية عن منافسة السلع الأجنبية الأقل كلفة، ما أدى إلى إغلاق عدد كبير من المصانع وارتفاع معدلات البطالة والفقر، [39,pp.4-5]فضلاً عن ذلك أسفرت الخصخصة عن تقليص دور الدولة في قطاعات استراتيجية مهمة، ولا سيما في مجالي الطاقة والنقل، أما فيما يتعلق بالديون السابقة فقد سعى الرئيس كارلوس منعم إلى تسديد جزء منها، غير أن لجوءه المتكرر إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي أدى إلى تضخم الدين العام وإلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الوطني.[40,pp. 137-138]

ومع انتهاء ولاية كارلوس منعم في كانون الأول 1999، ومغادرة روكي فرناندیز منصبه، كانت الأرجنتين قد انتقلت من أزمة التضخم المفرط إلى أزمة عميقة اتسمت بتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة، وعلى الرغم من أن سياساته أسهمت في تحقيق استقرار نقدي قصير الأمد، فإنها لم تؤسس لنمو اقتصادي مستدام، [41,p.339]إذ استفادت منها بالدرجة الاولى الفئات الميسورة وقطاعات الأعمال، في حين تحملت الطبقات الفقيرة كلفتها الاجتماعية، لاسيما من خلال تراجع فرص العمل وانخفاض مستوى الخدمات العامة وبذلك مثلت تجربة حكم كارلوس منعم مرحلة انتقالية اتسمت بالتناقض بين الاستقرار الاقتصادي المؤقت وتراجع العدالة الاجتماعية.[42,p.95]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الجدول رقم (3) يبين ابرز المؤشرات الاقتصادية في الارجنتين بين عامي 1991-1999:

السنة	التضخم السنوي	البطالة	الفقر
1991	%6	%11.6	%16.3
1992	%7	%13.79	%13.6
1993	%11	%22.20	%13.1
1994	%13	%25.79	%14.2
1995	%19	%40.69	%18.2
1996	%19	%37.01	%20.2
1997	%17	%32.27	%19.0
1998	%15	%27.73	%18.2
1999	%1	%30.51	%18.9

بناءً على ما تقدم يمكن القول إن السياسات الاقتصادية التي انتهجها الرئيس كارلوس منعم نجحت في انهاء مرحلة التضخم المفرط وتحقيق قدر من الاستقرار النقدي، غير أنها اخفقت في وضع أسس راسخة لنمو اقتصادي مستدام، ففي الوقت الذي استفادت فيه الفئات الميسورة وقطاعات الأعمال من سياسات الانفتاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة، تحملت الفئات محدودة الدخل العبء الأكبر لهذه السياسات، نتيجة تصاعد معدلات البطالة وتراجع مستوى الخدمات العامة، وبذلك مثّلت هذه المدة مرحلة مفصلية في التاريخ الاقتصاد الأرجنتيني انتقل خلالها من أزمة التضخم المفرط إلى أزمة الديون والبطالة، أذ تحقق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير على حساب العدالة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية.

الخاتمة

شكلت مدة البحث 1989-1999مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي والاقتصادي للأرجنتين، إذ شهدت البلاد خلالها تحولاً جذرياً في توجهاتها السياسية والاقتصادية، انتقلت بموجبه من دولة تعاني أزمات بنيوية عميقة إلى تبني نموذج إصلاحي قائم على النهج الاقتصادي الليبرالي، أسفرت هذه التحولات عن نتائج متباينة، جمعت بين تحقيق استقرار نقدي نسبي من جهة، وظهور اختلالات اقتصادية واجتماعية عميقة من جهة أخرى، ما جعل هذا العقد مرحلة انتقالية حافلة بالتناقضات.

على الصعيد السياسي أسهمت سياسات الرئيس كارلوس منعم في تعزيز الاستقرار المؤسسي من خلال إعادة هيكلة المؤسسات المدنية والعسكرية، وإجراء إصلاحات دستورية هدفت إلى ترسيخ النظام السياسي وتوسيع صلاحيات السلطة التنفيذية، غير أن هذه التحولات ترافقت مع تراجع الدور الاجتماعي للدولة، وظهور ممارسات أثارت تساؤلات حول مستوى الشفافية والحوكمة، فضلاً عن تصاعد الانتقادات المرتبطة بتركز السلطة وضعف الرقابة، وهو ما ألقى بظلاله على شرعية النظام في النصف الثاني من التسعينيات.

وعلى المستوى الخارجي تبنّى الرئيس كارلوس منعم رؤية هدفت إلى إعادة إدماج الأرجنتين في النظام الدولي وتقريبها من القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق سعيه لمعالجة أزمة الديون

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الخارجية واستعادة الثقة الدولية بالاقتصاد الأرجنتيني، و انعكس هذا التوجه في انتهاج سياسة خارجية منفتحة، وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، وتوسيع الدور الأرجنتيني داخل منظمة الأمم المتحدة، فضلا عن دعم الاندماج الإقليمي من خلال تكتل ميركوسور، غير أن إعطاء الأولوية للاندماج العالمي جاء في كثير من الأحيان على حساب متطلبات التنمية المستقلة وتعزيز القاعدة الإنتاجية الوطنية.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد نجحت الحكومة في القضاء على ظاهرة التضخم المفرط التي أنهكت البلاد لعقود واستعادت قدراً من الاستقرار النقدي، وجذبت استثمارات أجنبية واسعة، وحققت معدلات نمو ملحوظة في المدى القصير، غير أن هذه المكاسب كشفت مع مرور الوقت عن ضعف تمثل في الاعتماد المفرط على رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل، وتفاقم الديون الخارجية، وتراجع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية نتيجة الانفتاح التجاري غير المتكافئ وتثبيت سعر الصرف، و أدى ذلك إلى إغلاق عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، واتساع الفوارق الاجتماعية.

وفي الإطار ذاته شكّلت سياسات الخصخصة والتقشف أحد أبرز ملامح هذه المرحلة، إذ أسهمت في تحسين مؤقت لأوضاع المالية العامة، وتمكين الدولة من تسديد جزء من ديونها الخارجية واستعادة علاقاتها مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية، إلا أن هذه السياسات أفرزت آثار اجتماعية سلبية، تمثلت في تسريح مئات الآلاف من العاملين، وتراجع مستوى الخدمات العامة، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، ما زاد من حدة التفاوت الاجتماعي وكرس ما يمكن وصفه بـــالازدواجية الاقتصادية بين فئات مستفيدة وأخرى مهمّشة.

وبذلك يمكن القول إن السياسات التي انتهجها الرئيس كارلوس منعم أسهمت في تحقيق استقرار اقتصادي ونقدي قصير الأمد وإنهاء مرحلة التضخم المفرط، لكنها أخفقت في إرساء أسس تنموية مستدامة قادرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية، فقد تحققت مكاسب اقتصادية محدودة زمنياً، في مقابل تآكل العدالة الاجتماعية، وتراجع دور الدولة الاجتماعي، وازدياد هشاشة الاقتصاد الوطني، وعليه شكلت المدة 1989–1999 مرحلة انتقالية حاسمة في تاريخ الأرجنتين انتقل خلالها الاقتصاد من أزمة تضخم مفرط إلى أزمة ديون وبطالة عميقة.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر:

[1]مروة عيسى، الارجنتين التدخلات الامريكية في شؤون امريكا اللاتينية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021.

[2] David J Keeling, Contemporary Argentina: A Geographical Perspective, Westview Press,USA,1997.

[3] Jonathan C. Brown, A Brief History of Argentina, Checkmark Books,2011.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[4] David Rock, Argentina 1516-1987: From Spanish Colonization to Alfonsín , University of California Press, California,1987.

[5]عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية :العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة،2021.

[6] Paul H. Lewis, The Crisis of Argentine Capitalism, University of North Carolina Press, North Carolina,1992.

[7] Marguerite Feitlowitz, A Lexicon of Terror: Argentina and the Legacies of Torture, Oxford University Press, Oxford,1999.

[8] Luis Alberto Romero, A History of Argentina in the Twentieth Century, Penn State University Press,2002.

[9] Leslie Bethell, Argentina since Independence, Cambridge University Press, Cambridge,1993.

[10]Domingo Cavallo, La Política Exterior Argentina y Sus Protagonistas ,1996.

[11] Gabriela Cerruti, El jefe: Vida y obra de Carlos Saúl Menem, Planeta Argentina, 2021.

[12] Mariano Tommasi and Juliana Bambaci, The Political Economy of Economic Reform in Argentina, The Journal of Policy Reform,2002.

[13]Gaurav Sushant, An analysis of Menem's Ten year regime in Argentina, Centre for Canadian, US and Latin American Studies Jawaharlal Nehru University, New Delhi.

[14]Norberto Galasso, De Alfonsín a Menem y De La Rúa (1983-2001), Centro Cultural, 2005.

[15] Paul H Lewis, Authoritarian Regimes in Latin America, Rowman&littlefield publishers, INC, 2006.

[16] Sergio Eissa, Ni Constante Ni Tan Inconstante Política Exterior Argentina En Democracia (1983 – 2007), Buenos Aires,2007.

[17] Stuhldreher, Amalia Régimen político y política exterior en Argentina. El caso del primer gobierno de Carlos Menem (1989-1995) Perfiles Latinoamericanos, núm. 22, junio, 2003, Facultad Latinoamericana de Ciencias Sociales, México

[18]Novaro Marcos and Vicente Palermo, Política y Poder En El Gobierno de Menem, Edited by Norma, Buenos Aires, 1996.

[19] Patricia Funes, Historia Mínima de Las Ideas Políticas En América Latina, México, 2014.

[20] Fabiana Calderón, La política exterior argentina en las voces de protagonistas cordobeses (1989-2001),2019.

[21] لمعرفة تفاصيل الحرب ينظر: علي عدنان عبد سعد الشمري، التطورات التاريخية للنزاع البريطاني الارجنتيني حول جزر الفوكلاند حرب عام 1982 أنموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2017.

[22] Ramón Alberto Aranda, La Politica Exterior Argentina: De Menem a Kirchner, Relaciones Internacionales, n:27, 2004.

[23] Aldo Ferrer, A economia argentina: De suas origens ao início do século XXI. Rio de Janeiro, Elsevier, 2006.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[24] Luigi Manzetti and Marco Dell'aquila ,Economic Stabilisation in Argentina: the Austral Plan, Cambridge University Press , 2009.
[25] Narcís Serra and Joseph E. Stiglitz, The Washington Consensus Reconsidered Towards a New Global Governance.
[26] Claudio Belini and Juan Carlos Korol, Historia económica de la Argentina en los siglos xx y xxi, biblioteca básica de historia ,2020.
[27]Valle Flor and Maria Amélia, A Crise Argentina: cooperação e conflito nas reformas econômicas , Instituto Superior de Economia e Gestão , Lisboa, 2004.
[28] Mabel Thwaites Rey, La Política de Privatizaciones En La Argentina Realidad Económica, Buenos Aires, 1993.
[29] Domingo Felipe Cavallo and Sonia Cavallo Runde,Argentina's Economic Reforms of the 1990 in Contemporary and Historical Perspective,2017.
[30] محمد صادق اسماعيل، التجربة الارجنتينية: تحديات الاصلاح السياسي والاقتصادي، العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،2018.
[31] Neil Shenai and Marijn A. Bolhuis , How the Brady Plan Delivered on Debt Relief Lessons and Implications, IMF Working Paper Strategy, 2023.
[32] Jan Joost Teunissen and Age Akkerman, The Crisis That Was Not Prevented: Lessons for Argentina the IMF and Globalisation, FONDAD The Hague, The Hague, 2003.
[33] Javier Corrales, Contribuyen las crisis económicas a la implementación de reformas de mercado? La Argentina y Venezuela en los 90, Desarrollo Económico, vol. 39 Nº 153, 1999.
[34] Huerta de Soto Jesús ,Ensayos de economía Politica, Union Editorial,2022.
[35] Jim Saxton, Argentina's Economic Crisis: Causes and Cures, Joint Economic Committee, United States Congress, 2003,
[36] Laira Aggarwal and others, The Argentine Great Depression, Undergraduate Economic Review, Vol.15, Iss. 1, 2018.
[37] Mark Weisbrot and Luis Sandoval, Argentina's Economic Recovery Policy Choices and Implications ,Center for Economic and Policy Research, 2007.
[38] Guillermo Cruces and Quentin Wodon, Argentina's Crises and the Poor: 1995-2002, Distributional Analysis Research Programme , 2003.
[39] ايفلين صلاح المصطفى، الأزمات الاقتصادية العالمية كيف حاول الآخرون حل مشاكلهم، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،2014.
[40] Chudnovsky and López , The Elusive Quest for Growth in Argentina, Palgrave Macmillan,2007.
[41] Roberto Cortés Conde, The Political Economy of Argentina in the Twentieth Century, Cambridge University Press, Cambridge,2008.
[42]Christian Hernandez ,Globalization, the IMF, and International Banks in Argentina: The Model Economic Crisis, Lexington Books, Lanham,2019.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq